

Distr.: General
21 October 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي
الوزاري العالمي

نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات الفنية البيئية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

١ - تتناول هذه الوثيقة الجوانب الرئيسية العديدة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإبقاء قيد البحث للوضع البيئي العالمي، والتحديات البيئية متعددة الأوجه، التي تواجه المنظمة عند النهوض بولايتها المهمة. ويرد وصف هذه التحديات تفصيلاً في سبع وثائق ذات صلة تتم الإشارة إليها في هذه الوثيقة. يضاف إلى ذلك أن الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٤، الموصوف في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/2، يوجز أحدث التحديات التي استحوذت على اهتمام الدوائر العلمية الدولية خلال العام الماضي. وعلى الرغم من أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينظر القهقري، وأن يعد تقريراً إلى مجلس الإدارة عن أنشطته الماضية وإنجازاته، فإنه يتحمل كذلك مسؤولية النظر الاستشراقي لإيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتناول التحديات الفنية المتماثلة في إعداد التقارير عن حالة كوكبنا. وبعد صدور نتائج إيجابية عن المشاورات متعددة أصحاب المصالح بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو ما أوصى به مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً - ألف والتوصيات النابعة من المشاورة الحكومية الدولية حول هذا الموضوع، فإن هذه الوثيقة تقترح إطاراً جديداً وديناميكياً للطرق الأفضل لتناول مواجهة التحدي الفني. وتعتبر الدورة الحالية

.UNEP/GC.23/1

*

050105

K0473115

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فرصة نادرة لوضع إطار مبتكر يستطيع تقييم الوضع البيئي في العالم، وأن يقدم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة إلى صناعات القرارات على جميع المستويات.

أولاً - الإجراء الذي يقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

٢ - قد يرغب مجلس الإدارة في أن يبحث اعتماد مقرر على غرار الخطوط المقترحة التالية:

إن مجلس الإدارة،

تمشياً مع مسؤولياته على النحو الذي أوجزها قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ للإبقاء قيد الاستعراض للوضع البيئي العالمي لأجل ضمان أن تلقى المشكلات البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة الاعتبار المناسب والواجب من جانب الحكومات، و، إلى جانب أمور أخرى، تعزيز مساهمة المجتمعات الفنية والعلمية الدولية الأخرى في الحصول على وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٤/٤٤ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و٢١٧/٤٦ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و١٩٢/٤٨ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٢٤٢/٥٣ الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، و٢٥١/٥٧ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و٢٠٩/٥٨ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أشياء من بينها التعاون الدولي في رصد وتقييم وتفادي التهديدات البيئية،

وإذ يشير كذلك إلى إعلان مالو الوزاري الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠^(١) ومقرراته د.١ - ١/٧ الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، و١/٢٢ أولاً ألف و١٧/٢٢ أولاً الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ود.١ - ١/٧ الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ يشير كذلك إلى خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة الذي اعتمد في جوهانسبرج يوم ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبخاصة الفقرات ١٠٣ حتى ١٠٦،

وإذ يرحب بخطة التنفيذ عشرية السنوات للمنظومة العالمية لنظم المراقبة الأرضية الذي اعتمد أثناء قمة مراقبة الأرض الثالثة يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بروكسل،

وإذ يدرك الدور الحرج للمعارف في إدراج القضايا البيئية والاعتبارات البيئية في متن عمليات صناعة المقررات عبر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة،

وإذ يدرك كذلك أن الكثير من الشبكات الحالية لجمع المعلومات والبيانات، وإدارة وتبادل وبث هذه المعلومات والبيانات والتكنولوجيات سريعة التطور للمعلومات والاتصالات، والحاجة إلى تعظيم إمكانيات تقديم المعلومات من أجل صناعة القرارات،

١ - يقر نتائج الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٤؛

(١) المقرر د.١ - ١/٦، المرفق.

- ٢ - يأخذ علماء مع التقدير بتقرير تقييم المدير التنفيذي بشأن النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية حول تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛
- ٣ - يرحب بتقرير المدير التنفيذي عن الأنشطة والخطط الرامية لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢) بما في ذلك:
- (أ) تقديم الدعم لخطة التنفيذ عشرية السنوات لإنشاء منظومة عالمية تُنظَّم رصد الأرض في توفير خدمات الأمانة للجهاز الرئاسي لهذه المنظومة العالمية، وذلك بصورة مشتركة مع منظمات حكومية دولية أخرى مثل منظمة الأرصاد الجوية العالمية؛
- (ب) تنسيق شبكات إدارة البيانات والمعلومات الحالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق المشاورات مع الحكومات وفريق الإدارة البيئي وآلية رصد الأرض على مستوى المنظومة والمنظمات الدولية المعنية؛
- (ج) الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، العدد الرابع لتوقعات البيئة العالمية والتقييمات دون العالمية وتشمل توقعات البيئة العالمية لمبادرة المدن؛
- (د) وضع التقييمات المواضيعية بما في ذلك تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، والتقييم العالمي للمياه الدولية والمبادرة المشتركة بين الوكالات بشأن التقييم الدولي لعلوم الزراعة وتكنولوجيا التنمية؛
- (هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عن طريق تقديم الدعم لبناء القدرات والدعم التكنولوجي في الاضطلاع بالربط الشبكي البيئي الوطني والرصد وجمع البيانات، والإدارة وتصنيف الإحصاءات والمؤشرات، والتقييم وعمليات الإنذار المبكر والمشاركة في مثل هذه الجهود على المستوى الدولي؛
- ٤ - يقر بأن التوافر المحدود نسبياً للبيانات والمعلومات البيئية يمثل عقبة كؤوداً بالنسبة لقدرات هيكل الإدارة الدولية البيئية للرصد وإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها بيئياً وأن هذه المشكلة يجب أن يوجد لها علاج عن طريق الجهود التعاونية المتجددة؛
- ٥ - يدرك كذلك الحاجة إلى مواصلة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويقر بأن كثيراً من توصيات المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تحتاج إلى بذل الجهود الإضافية التي لا يمكن تحقيقها في حدود الميزانية الحالية والأموال المخصصة للتوظيف في برنامج عمل صندوق البيئة؛
- ٦ - يؤيد خطة المدير التنفيذي^(٣) بأن يطور عن طريق المشاورات متعددة أصحاب المصالح، والحكومية الدولية المستمرة، وضع إطار لمراقبة البيئة تكون أهدافه كالاتي:

(٢) UNEP/GC.23/3

(٣) UNEP/GC.23/3

- (أ) تعزيز التفاعل بين العلوم وصناعة السياسات العامة من أجل سد الثغرات وتلبية الاحتياجات، وتحديد الأولوية بالنسبة للعملية ذات الصلة بالإبقاء قيد الاستعراض الوضع البيئي العالمي من أجل ضمان أن تلقى المشاكل البيئية البازغة اهتماماً دولياً واسعاً وأن تلقى البحث المناسب والكافي من جانب الحكومات؛
- (ب) تطبيق مجموعة ديناميكية من العمليات التعاونية من أجل الربط الشبكي والرصد، وجمع وإدارة البيانات، وتصنيف الإحصاءات والمؤشرات، والتقييم والإنذار المبكر، استجابة لاحتياجات السياسات على مستوى النطاقات المكانية المختلفة؛
- (ج) تعزيز مصداقية ومبررات وأهمية مثل هذه العمليات، وتعزيز استخدام البيانات الدقيقة والمناسبة في الوقت المناسب، بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين؛
- (د) تيسير النفاذ إلى الأدوات المناسبة وتطويرها، وتطوير المنهجيات بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات البيئية؛
- (هـ) تعزيز بناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بعدة طرق من بينها وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، و
- (و) تيسير العمليات الدورية للرصد والتقييم والجرد والأنشطة ذات الصلة بالإطار؛
- ٧ - يناشد الحكومات:

- (أ) تعيين نقطة اتصال وطنية لتطوير إطار رصد بيئي وإبلاغ ذلك إلى المدير التنفيذي في موعد يحدده هو؛ و
- (ب) إعادة إنعاش وتبسيط هياكل الربط الحالية والشراكات، وبخاصة على المستوى الوطني بحيث تشترك جميع المؤسسات المعنية في تقديم البيانات والمعلومات من أجل إعداد التقارير البيئية وتوزيعها؛
- ٨ - يرحص للمدير التنفيذي بأن ينشئ صندوقاً استئمانياً للعمليات والأنشطة الواقعة في إطار رصد البيئة، ومن أجل تنسيق العمليات الواقعة تحت هذا الإطار، بما في ذلك دعم مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في هذه العمليات والأنشطة؛
- ٩ - يدعو البلدان المتقدمة، والبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والقادرة على ذلك، والشركاء الآخرين النشطين في ميدان البيئة، تقديم التمويل بعدة طرق من بينها الدعم العيني لمشاركة الخبراء العلميين والوطنيين والمؤسسات العلمية الوطنية ومواصلة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- ١٠ - يقرر أن يبحث المجلس في آليات إطار الرصد البيئي التي تستند إلى تقرير المدير التنفيذي أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس.

ثانياً - حالة البيئة: نظرة عامة

ألف - إبقاء البيئة قيد الاستعراض

٣ - تزود البيئة المجتمع بطائفة من السلع والخدمات الضرورية لبقاء الإنسان ورفاهه، وللحفاظ على التنوع الثقافي والرخاء الاقتصادي. غير أن الوتيرة المتسارعة للتغيير الذي يحدثه الإنسان في البيئة يؤدي، مع ذلك، إلى تغيير قدرة البيئة على توفير هذه الخدمات بطرق تعوق التقدم نحو التنمية. ومن خلال ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإبقاء قيد الاستعراض الوضع البيئي العالمي، فإنه قد استطاع أن يدبر الدعم لمجموعة واسعة النطاق من العمليات التعاونية لجمع وإدارة وتصنيف وتحليل وتقاسم البيانات والإحصاءات، والرصد والربط الشبكي والمؤشرات والتقييم والإنذار المبكر على نطاقات مكانية مختلفة. وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن التفاعلات المعقدة بين المجتمع البشري والبيئة لا تزال بعيدة عن أن تُفهم فهماً كاملاً. كما أن محدودية توافر البيانات البيئية والمعلومات تمثل عقبة خطيرة أمام القدرة على تحقيق أسلوب الإدارة الدولية البيئية والقدرة على رصد حالة البيئة و/أو لتحقيق تقدم نحو تحقيق الأهداف والمرامي المتفق عليها دولياً.

٤ - إن هذا التحدي يحتاج إلى تجديد الجهود من جانب الجماعة الدولية لتعزيز التدابير المنسقة من جانب الكثير من أصحاب المصلحة الضالعين وبصفة خاصة، عن طريق تعزيز بناء القدرات، والتلاحم بين العلم والسياسات. إن الاستعراض الذي قامت به الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنتائج والتوصيات التي خرجت من المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (العنوان على الموقع الشبكي science.unep.org) يمثل فرصة للتصدي لهذا التحدي. ويرد موجز لتقييم النتائج والتوصيات قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الذي يتطلبه المقرر د.١ - ١/٨، ويرد هذا الموجز أدناه. وقد حددت المشاورة خيار تطوير إطار ديناميكي متماسك لإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض. وتقترح هذه الوثيقة عملية لتطوير الإطار الجديد الذي يسمى بصورة غير نهائية "الرصد البيئي". وسوف تنفذ الأنشطة التي تتم بموجب هذا الإطار عن طريق برنامج عمل السنتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأنشطة من خارج الميزانية والشراكات التي ترد إفادات عنها فيما بعد. ويرد وصف تفصيلي لإطار مراقبة الأرض في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18 التي أعدت لدورة المجلس/المنتدى الحالية.

باء - الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٤

٥ - تم تدشين الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٣ وهو الأول في سلسلة سنوية أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويوجد تقديم للكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٤ في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/2. ويشمل الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية نظرة شاملة عالمية وإقليمية وجزءاً عن المؤشرات وجزءاً عن القضايا البازغة. أما القضية التي سيتم تسليط الضوء عليها في عام ٢٠٠٥ فهي الأمراض الناشئة نتيجة للتغير البيئي، والتغيرات في دوران المحيطات. وسوف يشمل

الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية كذلك التركيز على البعد الجنساني وعلى البيئة وذلك لدعم الدواول في الدورة الحالية للمجلس/المنتدى. وهو يزود المجلس/المنتدى بأحدث النتائج ذات الصلة بالاعتبارات التي يضعها في حسبانها عن حالة البيئة. وقد يرغب المجلس/المنتدى أن يبحث النتائج في ضوء ولايته، المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، وذلك للإبقاء قيد الاستعراض الوضع البيئي العالمي وذلك لضمان أن تلقى المشاكل البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الاعتبار المناسب والكافي من جانب الحكومات. وقد يرغب كذلك في أن ينظر فيما إذا كان سيتواصل الإهتمام أو الإجراءات من جانب الحكومات، والمدير التنفيذي، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصالح الآخرين في هذا الإطار.

جيم - البيانات والمعلومات العالمية

٦ - أعلن المشاركون في القمة الأولى لرصد الأرض التي انعقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن أن هناك حاجة ماسة إلى "معلومات عالمية ذات نوعية جيدة في الوقت المناسب وطويلة الأجل كقاعدة لإتخاذ القرارات." وعقب هذا الإعلان، بدأت عملية لتطوير المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. وسوف تصل هذه العملية إلى ذروتها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ باعتماد خطة تنفيذ عشرية السنوات لهذه المنظومة. والغرض من هذه المنظومة هو تحقيق رصدات مستدامة للأرض تكون منسقة وشاملة لمصلحة الجنس البشري، وسوف ينتج عن هذا تحسين في رصد حالة الأرض، وسوف تضيف تلك الرصدات فعلاً إلى قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإجراء تقييمات بيئية متكاملة. وقد يرغب المجلس/المنتدى في التشجيع على توسيع مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمستخدم أساسي للبيانات والمعلومات العالمية في المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض.

دال - التصدي للتحديات البيئية

٧ - ينبغي أن تستند استجابات السياسات وتدابيرها، واللازمة لوقف التدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة لدى جميع البلدان، إلى أفضل البيانات والمعلومات العلمية المتاحة. إن التعقيد المتزايد للتحديات البيئية، والقضايا الناشئة، لا تحتاج فقط إلى تقييمات مواضيعية ومتكاملة سليمة تُنتج نواتج ذات صلة بالسياسات تفيد صناع القرارات؛ وإنما تحتاج أيضاً إلى صياغة قوانين وسياسات ترمي إلى حماية الموارد البيئية والرفاه البشري، يساندها في ذلك تنفيذ تدابير عملية لتحسين نوعية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة. إن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية تتضح في وثيقة النظرة الشاملة على حالة البيئة الحالية والتي يتم تناولها بالتفصيل في وثائق الضمانات التالية.

٨ - إن المواد الكيميائية وبصفة خاصة الزئبق هي من بين أشد الملوثات خطورة وثنائاً، وإضراراً بالأرض والهواء والماء، كما أن لها تأثيراً كبيراً على صحة البشر. إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ووضع تقرير مرحلي عن النهج الاستراتيجي الجديد للإدارة السليمة بيئياً (SAICM) يتم تناولهما في الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.1. ولا تزال الكوارث تُلحق آثارها السيئة بمعظم الأفراد المعرضين في المجتمع، كما تُحدث التدهور البيئي الشديد لدى الكثير من البلدان التي مرت

بصراعات. وبناء على ذلك فإن خلق استجابات للطوارئ البيئية هو موضوع الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.2. ويرد وصفُ لما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في مجال القانون البيئي، وبخاصة برنامج التنمية والاستعراض الدوري للقانون البيئي للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (المعروف كذلك باسم برنامج مونتفيدو الثالث)، وذلك في الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.3. والأعمال ذات الصلة في هذا المجال مثل تقديم الدعم إلى الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والرصد والامتثال، وما يجره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من تقدم تجد له موحزاً في الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.4. ولا تزال سياسات المياه والقضايا ذات الصلة بالمياه تمثل أولوية قصوى بالنسبة لجميع البلدان. وتوجز الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.5 الاستراتيجية والسياسات التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه المياه.

٩ - إن البلدان النامية الجزرية الصغيرة النامية الستة وأربعين تشترك في مواجهة تحديات إنمائية مستدامة مماثلة، من بينها قلة السكان، ونقص الموارد، والبعث، والإنكشاف أمام الكوارث الطبيعية، والاعتماد الشديد على التجارة الدولية، والتأثر بالتطورات العالمية. كما أن تعرض الدول النامية الجزرية الصغيرة النامية للتغير البيئي وبخاصة التغير المناخي لا يزال يمثل تهديداً كبيراً بالنسبة لها. وتوجز الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.6 ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال تجاه تلك الدول. وأخيراً، فإن المشاكل البيئية لدى أفريقيا هي من أكثر التحديات إلحاحاً، وهي مرتبطة ارتباطاً لا فكك منه بالانزلاق الهبوطي في خط الفقر. ولا يزال تقديم الدعم لأفريقيا، والتخفيف من حدة الفقر لدى جميع الأقاليم النامية، يتصدر قائمة أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا يزال هو مناط تدخلات الجهات المانحة، ومؤسسات الإقراض متعددة الأطراف. وهذه القضايا هي موضوع الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.7.

ثالثاً - تقييم النتائج والتوصيات بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

ألف - معلومات أساسية

١٠ - عُرضت نتائج وتوصيات المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في نيروبي يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنعقد في جيحو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ (UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4، المرفق الأول) نزولاً على مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢/أولاً ألف، والذي كان بمثابة متابعة لمقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٧ الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن أسلوب الإدارة الدولي السليم.

١١ - طلب مقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٨ ثانياً بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقييم نتائج وتوصيات المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وطلب إلى مجلس الإدارة القيام باستعراض تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة أثناء دورتها الثالثة والعشرين. ويرد هذا التقييم في هذا التقرير مكملاً

موجز تفصيلي لاستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتوصيات وذلك على النحو الوارد في المرفق الأول من الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18.

١٢ - وقد وردت نتائج وتوصيات المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المبادرة العلمية)، في المرفق الأول من الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4 تحت ثلاثة عناوين رئيسية تعكس المسائل الموجزة في مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً ألف، ألا وهي:

(أ) السؤال ١: ما هي الثغرات المحتملة وأنواع احتياجات التقييم المتعلقة بالبيئة والتغير البيئي؟

(ب) السؤال ٢: كيف يلي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى حالياً احتياجات التقييم هذه؟

(ج) السؤال ٣: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بتلبية أي احتياجات غير ملبأة وتقع ضمن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة؟

١٣ - وفي إطار تلك الأسئلة الثلاثة تم تقديم النتائج والتوصيات تحت العناوين الفرعية التالية:

(أ) تقييم التحديات البيئية القائمة؛

(ب) تقييم أوجه الارتباط المتشابكة؛

(ج) المصداقية العلمية، المررات والأهمية بالنسبة لعمليات التقييم البيئية؛

(د) الفعالية التكاليفية، التعاون وتعزيز المؤسسات القائمة؛

(هـ) مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات.

١٤ - ولغرض هذا التقييم الحالي، فإن العنوان الأول الجديد "النتائج والتوصيات العامة" قد أُضيف لتناول بعض التوصيات العامة التي قدمت. وبالنظر إلى وجود تداخل بين النتائج والتوصيات، فقد تم القيام، لأغراض هذا التقييم، بتجميعها نوعياً تحت ست عناوين فرعية، وقدمت حرفياً في الخانة الأولى من المرفق الأول من الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18. وبالإضافة إلى ذلك ترد استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنوعيات النوعية للنتائج والتوصيات في الخانة الثانية من ذلك المرفق. واستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما هي إلا إشارة إلى الموضوع الذي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستجيب فيه للتوصيات من خلال الأنشطة الحالية أو المزمعة في إطار برنامج عمله، وإلى أي مدى هو قادر على الاستجابة، إما كلياً أو جزئياً لذلك. وتُقدم الأجزاء الفرعية التالية تجميعاً مقتضباً للمعلومات الواردة في المرفق الأول وتأثيراتها على برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - النتائج والتوصيات العامة

١٥ - إن النتائج والتوصيات العامة بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستمدة بصورة رئيسية من الاعتبارات الواردة في السؤال ٣. ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق

بتلبية أي احتياجات غير ملبأة تقع في إطار دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد اعترفت المشاورة الحكومية الدولية بأن نتائجها وتوصياتها اشتملت ضمناً على أنشطة إضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تتطلب تعزيز قدرات وخبرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك تجنيد موظفين إضافيين وموارد مالية (أنظر الإشارة إلى الفقرة ٣٠، ٣٢ ب، و٣٢ هـ من المرفق الأول). والوسيلة الرئيسية للاستجابة للنتائج والتوصيات هي الأنشطة الحالية والمزمعة الموجزة في برنامج العمل (أنظر المرفق الأول).

١٦ - قدم المدير التنفيذي في برنامج العمل للسنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ برنامجاً فرعياً مدعماً هو البرنامج الفرعي ١ بشأن التقييم البيئي والإنذار المبكر - ١٤،٤ في المائة كزيادة في مخصصات الميزانية من صندوق البيئة مقارنة بنفس البرنامج لعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. ويتركز البرنامج الفرعي على سد الثغرات وتلبية الاحتياجات التي حددتها المشاورة الحكومية الدولية. وينبغي أيضاً ملاحظة أن أنشطة التقييم والرصد التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتم القيام بها بدعم كبير من موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من مرفق البيئة العالمية، وتمويل ثنائي من خارج الميزانية وعن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. وتنفق أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدراً كبيراً من الوقت والموارد على حشد هذا التمويل. حتى تستجيب للأولويات ومتطلبات الإبلاغ التي حددها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والهيئات الأخرى ولمهمة تنسيق الجهود داخلياً.

١٧ - إن إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض، وضمان أن تبحث الحكومات المشاكل البيئية البازغة هو تحدٍ ضخم يحتاج إلى تدابير أكثر من تلك التي يمكن أن يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة وحده. وقد اقترحت المشاورة الحكومية الدولية أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور المظلة لتنسيق أنشطة التقييم، وذلك عن طريق الجرد الدوري لتلك الأنشطة. وبدأ المدير التنفيذي نشاطاً رائداً "لحصر تضاريس أرضية التقييم" (أنظر كذلك الفصل خامساً الفرع ألف أدناه). وحددت المشاورة كذلك ضرورة إجراء تقييم لمنهجيات جمع البيانات والرصد، بما في ذلك الفعالية التكاليفية وتوحيد مجموعات البيانات وإمكانية تشغيلها فيما بينها من أجل تيسير تبادل المعلومات البيئية، وهو الموضوع الذي يتم تناوله في الفصل الخامس الفرع دال أدناه. وهذه الأنشطة مهمة لتحديد قاعدة للتدابير المنسقة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المختلفة في هذا الميدان غير أنه ستظل هناك حاجة إلى إتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز نهج متماسك بدرجة أكبر.

١٨ - وشددت المشاورة الحكومية الدولية من جديد على الدور المركزي الذي يلعبه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تحديد أولويات التقييمات والرصد، وعلى الحاجة إلى تعزيز الآليات الحالية بصورة متماسكة. واشتملت خيارات عمل ذلك على تحديد الأولويات في إطار الأهداف الإنمائية في شكل شراكة تقييم بيئي متماسكة، واستكشاف الاحتياجات للآليات التجاوبية لتعزيز التواصل بين العلوم والسياسات. وبالنظر إلى اختلاف الآراء حول إنشاء فريق خبراء حكومي دولي بشأن تغير المناخ العالمي، أوصى المدير التنفيذي بإجراءات بشأن كيفية مواصلة تعزيز الجهود لإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وضرورة تركيز تلك الجهود على الأداء بدلاً من التركيز على الشكل المؤسسي. وجرياً على المطالبة بإتخاذ نهج أكثر تماسكاً، فإن من المقترح وضع إطار

ديناميكي لإبقاء البيئة قيد الاستعراض يسمى مؤقتاً "رصد البيئة" وينبغي تطوير هذه الآلية لمواصلة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويرد في الفصل الرابع أدناه موجزٌ لعملية تطوير إطار عن طريق إجراء المزيد من المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والجهات الحكومية الدولية.

١٩ - تم التركيز على الحاجة إلى إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة التقييم البيئي والإنذار المبكر أثناء المشاورة الحكومية الدولية. وقد كلفَ المدير التنفيذي بإجراء دراسة مستقلة عن كيفية تعزيز إدخال المنظورات الجنسانية في مجمل أنشطة التقييم البيئي والإنذار المبكر وهو الأمر الذي سوف يوفر حافزاً مهماً لمواصلة العمل في هذا الميدان.

جيم - تقييم التحديات البيئية الحالية

٢٠ - إن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هو الجهاز الحكومي الدولي الرئيسي الموكول إليه إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، وكذلك التقييم المتواصل للتحديات البيئية لتحديد القضايا الجديدة والناشئة، ولتحديد أولويات التقييم. ويقدم المدير التنفيذي الدعم إلى المجلس/المنتدى بإدارته لعمليات الربط الشبكي البيئي والرصد وجمع البيانات وإدارتها وتصنيف الإحصاءات والمؤشرات، والتقييم والإنذار المبكر وتقديم البيانات ذات الصلة، والمعلومات ذات الصلة لكي يبحثها. وقد أبرزت المشاورة الحكومية الدولية الحاجة إلى:

(أ) تحديد أولويات التقييم في الأجل الطويل،

(ب) مواصلة تقييم التحديات البيئية؛

(ج) تحديد القضايا الجديدة والناشئة؛

(د) التعامل مع دوائر محددة وطنية دون إقليمية وإقليمية ومتخصصة مثل الدول الجزرية النامية الصغيرة وتناول بعض الاحتياجات بما في ذلك المياه وتدهور الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية وخدمات النظام الإيكولوجي والاستهلاك والإنتاج، والبيئة والصحة البشرية، والأبعاد البيئية لأوضاع ما قبل الصراع وما بعد الصراع.

٢١ - تطوير آلية رصد البيئة، وهو إطار تقييم ديناميكي ومتناسك من شأنه أن يعزز قدرة المجلس/المنتدى على ممارسة ولايته وتناول الاحتياجات آنفة الذكر. ويجري عدد من الأنشطة المختلفة لتلبية هذه الاحتياجات على النحو الوارد بإيجاز في الفصل الثاني، الفرع باء عاليه، والفصل الخامس التالي.

دال - تقييم الارتباطات المتشابكة

٢٢ - حددت المشاورة الحكومية الدولية الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر إلى تقييم الارتباطات المتشابكة لتأكيد تكامل الاهتمامات البيئية مع الخطط والسياسات القطاعية، ولتقييم تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم التشديد على أن عمليات مثل عمليات التقييم هذه ينبغي أن تكون

مركزة، وأن تتناول المسائل الرئيسية، وأن ترتبط باحتياجات الحكومات، وأن تغطي أوجه الارتباط بين البيئة والتنمية في إطار الأهداف المتفق عليها دولياً والواردة في إعلان الألفية، وفي خطة تنفيذ جوهانسبرج، وأن تستخدم القدرات والكفاءات المتوافرة لدى منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصالح الآخرين الخاصة بالتقييم البيئي. وقد لوحظ أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد يوجز مشروع الخصائص المميزة للارتباطات المتشابكة في تقييم محتمل، يمكن إدخاله في عملية توقعات البيئة العالمية، كما أن تحديد نطاق التقييم يمكن أن يسهم في تحديد هذه الارتباطات المتشابكة.

٢٣ - وقد بحث المدير التنفيذي خصائص الارتباطات المتشابكة لتقييم محتمل وذلك عن طريق اتخاذ سلسلة من المشاورات غير النظامية. وينبغي ملاحظة أنه في عام ١٩٩٨ قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإدارة الوطنية لعلوم الطيران والفضاء الأمريكية ناسا (NASA)، والبنك الدولي، بإنتاج تقرير عن الارتباطات المتشابكة بعنوان "حماية كوكبنا، ضمان مستقبلنا: الارتباطات بين القضايا البيئية العالمية والاحتياجات البشرية". وقد قام الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية مؤخراً باستكمال تقييم لأوجه الترابط المتشابكة وتداعياتها بالنسبة لمجالات الاختصاص الرئيسية لمرفق البيئة العالمية. وأجريت عمليات تقييم أخرى أيضاً تحت إشراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ولا تزال هناك حاجة مع ذلك لتقييم الحالة الكلية للمعارف في هذا الميدان. إن العدد الرابع لتقرير توقعات البيئة العالمية (GEO-4) بتركيزه المقترح، والشامل، على الأبعاد البيئية بعد مرور عشرين عاماً على نشر تقرير لجنة بروتلاند، هو فرصة متاحة لتقييم الارتباطات المتشابكة التي غطتها هذه المشاورة، وذلك عن طريق جمعها للخبراء البارزين والممارسين البارزين في هذا الميدان (أنظر الفصل الخامس، الفرع باء). إن تحديد حدود هذا التقييم (أنظر الفصل الخامس، الفرع ألف) وتطوير إطار لرصد البيئة من شأنهما أن يسهما في زيادة الوعي بالمواقف التي لا خسارة فيها، وتعميق الوعي كذلك بأوجه التوافق فيما بين البيئة والتحديات البيئية.

هاء - المصادقية العلمية، والمبررات، وأهمية عمليات التقييم البيئي

٢٤ - أكدت النتائج والتوصيات التي صدرت عن المشاورة الحكومية الدولية، ضرورة تعزيز المصادقية العلمية والمبررات وأهمية عمليات التقييم البيئي، وذلك عن طريق إبراز القضايا الرئيسية التالية:

- (أ) ضرورة الاستعانة بأفضل الخبرات العلمية مع مراعاة التوازن الإقليمي؛
- (ب) التفاعل الأكثر نشاطاً بين العلم والسياسات عن طريق المشاورات الحكومية الدولية ومتعددة أصحاب المصلحة؛
- (ب) تعزيز عملية توقعات البيئة العالمية عن طريق زيادة الارتباط بالدوائر العلمية، وتحسين أساس البيانات، وتحسين عملية استعراض البيانات العلمية النظرية، وتحسين المصادقية العلمية لشبكة المراكز المتعاونة في جميع الأقاليم؛

(ج) الحاجة إلى تحسين نوعية وكمية البيانات المستعان بها في التقييم، وإدارتها والنفاز إليها؛

(د) الفرصة التي تتيحها قمة رصد الأرض لتحسين التقييم والرصد البيئيين.

٢٥ - يتجاوب برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع تلك المجموعة النوعية من التوصيات كمسألة ذات أولوية، ويتم ذلك بصفة رئيسية عن طريق برنامج عمله، بالتركيز على إنعاش وتعزيز مناطق المجالات الوظيفية المترابطة العديدة على النحو التالي:

(أ) عملية توقعات البيئة العالمية (أنظر الفصل الخامس، الفرع باء)؛

(ب) التقييمات المواضيعية (أنظر الفصل الخامس، الفرع جيم)؛

(ج) الإنذار البيئي المبكر والرصد والمتابعة (أنظر الخامس، الفرع دال)؛

(د) الأنشطة الإقليمية (أنظر الفصل الخامس، الفرع هاء)؛

(هـ) المؤشرات البيئية (أنظر الفصل الخامس، الفرع واو)؛ و

(و) أجهزة الربط الشبكي لإدارة البيانات والمعلومات (أنظر الفصل الخامس، الفرع

زاي).

٢٦ - وسوف يتم ربط كل هذه الأنشطة بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات (أنظر الفصل الخامس، الفرع حاء). إن تعزيز إشراك الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، في تحديد أولويات العمل وتقديم الدعم لحشد الخبراء والمؤسسات وبيوت الخبرة والربط الشبكي والبيانات بصورة نظامية ومستدامة هو التحدي الرئيسي الذي يمكن أن تتصدى له إطار الرصد البيئي.

واو - الفعالية التكاليفية، والتعاون، وتعزيز المؤسسات القائمة

٢٧ - ركزت النتائج والتوصيات المتعلقة بالفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة على القضايا الرئيسية التالية:

(أ) الحاجة إلى تحسين الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة والربط

الشبكي وعقد المشاورات الإقليمية وتقاسم المعلومات وتحقيق الربط بين عمليات التقييم؛

(ب) استخدام الآليات الحالية مثل فريق الإدارة البيئي ورصد الأرض

(EARTHWATCH) لتعظيم أوجه التوافق النشاطي ومنافع اقتصاديات الحجم الكبير؛

(ج) تحليل تكاليف التدهور البيئي بالنسبة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي.

٢٨ - وقد تمثلت الاستجابة الكبرى لهذه المجموعة النوعية من التوصيات في العملية الرائدة لتحديد نطاق التقييم والتي ستوفر خط أساس لتحديد أنشطة التقييم الحالية، وأوجه التداخل، والثغرات فيها. وتدل التجارب مع آليات التعاون المشتركة بين الوكالات على أن مثل هذا التعاون

يكون في أوج فعاليته حينما يكون موجهاً نحو قضايا معينة. وينبغي إدراج هذا الدرس في جهود متابعة مبادرة العلوم. إن التقييم الدولي للعلوم الزراعية والعلوم التكنولوجية الزراعية من أجل التنمية التي بدأت مؤخراً، هي مثال طيب على تحديد القضايا، وكذلك التعاون بين الوكالات الذي يشمل على سبع وكالات راعية ألا وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية (أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18).

زاي - مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

٢٩ - إن النتائج والتوصيات ذات العلاقة بالمشاركة وبناء القدرات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قد ركزت على القضايا التالية:

- (أ) تحسين القدرات الوطنية لجمع البيانات، والتحليل، والبحوث والتقييم؛
- (ب) زيادة فهم العلماء لعمليات صنع السياسات والمشاركة فيها؛
- (ج) زيادة مشاركة العلماء والمؤسسات القطرية في التقييم البيئي؛
- (د) زيادة القدرات ووجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وعلى مستوى المكاتب الخارجية؛
- (هـ) زيادة الربط الشبكي ودعم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ومبادرات التقييم والإنذار المبكر للقضايا البيئية الناشئة؛
- (و) ربط أنشطة بناء القدرات الجارية والمزمعة بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٣٠ - إن الاستجابة لهذه المجموعة النوعية من التوصيات تمثل أولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وفترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقد أنشأ المدير التنفيذي فرعاً مُستقلاً داخل شعبة الإنذار المبكر والتقييم، مسؤولة عن تنفيذ التوصيات. وسوف يجري التنفيذ في إطار برنامج العمل، وعن طريق حشد موارد من خارج الميزانية. وسوف تشمل الأنشطة: مواصلة أنشطة بناء القدرات لتوقعات البيئة العالمية (أنظر الفصل الخامس، الفرع باء، أدناه)، مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنظومة العالمية لنُظُم رصد الأرض (أنظر الفصل الخامس، الفرع دال، الجزء ٢، أدناه)، وتقديم الدعم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتصنيف الأراضي (أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18، المرفق الخامس)، والإدارة المحسنة للبيانات والمعلومات، واستخدام المؤشرات البيئية، وأجهزة الربط المعاد إنعاشها، (أنظر الفصل الخامس أدناه). وسوف يعتمد المزيد من المبادرات على الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات (أنظر الفصل الخامس، الفرع حاء) وإطار رصد الأرض.

رابعاً - نحو إطار للرصد البيئي

٣١ - أكدت المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من جديد على الدور الرئيسي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تحديد أولويات التقييمات، وذلك في إطار تطوير الأهداف، وربما في شكل إطار شراكة متماسك من أجل التقييم البيئي. وقد تم الاعتراف مع ذلك بأن التقييمات السليمة، ينبغي أن تستند إلى بيانات دقيقة. فبالنسبة لمعظم القضايا، ولنوعية البيانات وكمياتها اللازمة، فإنها تحتاج إلى تحسين. وثمة تحد رئيسي وبخاصة لدى البلدان النامية يتمثل في تحسين جمع وإدارة وتحليل البيانات البيئية الدقيقة وتقاسمها عن طريق نهج ابتكارية وفعالة تكاليفياً، وتساعد البلدان على إدارة مواردها البيئية بصورة أفضل، مع المشاركة بصورة فعالة في التقييمات البيئية الدولية. ويبدو من الواضح أن أي إطار من هذا القبيل ينبغي ألا يقتصر على التقييمات، بل يجب أن يغطي مجموعات أوسع من التدابير ذات الصلة بإبقاء الوضع البيئي قيد الاستعراض.

٣٢ - ومن المقترح بالنسبة لمثل هذا الإطار المسمى مؤقتاً "رصد البيئة" أن يتناول المهام والمسؤوليات الخاصة بمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) ألا وهي:

- (أ) إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض من أجل ضمان أن تلقي المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الكبيرة، الاعتبار المناسب والكافي من جانب الحكومات؛
- (ب) تعزيز مساهمة الدوائر الفنية والعلمية الدولية المختصة في حيازة وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية؛
- (ج) بناء القدرات وتعزيز الدعم التكنولوجي للقيام بعمليات دولية والمشاركة فيها من أجل الرصد والتقييم والإنذار المبكر.

٣٣ - اقترح المدير التنفيذي عملية لتطوير إطار رصد البيئة يتألف من الخطوات التالية:

- (أ) قيام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ببحث المقترح المقدم في وثيقة العمل UNEP/GC.23/3، والمدعومة بوثيقة معلومات هي UNEP/GC.23/INF/18 (المرفقان الثاني إلى الرابع) والتي توجز خصائص ومكونات الإطار على النحو الموضح أدناه؛
- (ب) تعيين نقاط اتصال وطنية لتطوير رصد البيئة؛
- (ج) مشاورات حكومية دولية، وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، بشأن تصميم الإطار؛
- (د) إنشاء صندوق استئماني لتطوير الإطار من أجل إستكمال الأنشطة التي يمولها صندوق البيئة، والمصادر من خارج الميزانية؛

(ه) تقديم الإطار المقترح لكي يبحثه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الاستثنائية التاسعة.

٣٤ - ينبغي لإطار رصد البيئة أن يخدم الغرض التالي:

(أ) تعزيز التفاعل بين العلم وصنع السياسات وذلك لسد الثغرات، ولتلبية الاحتياجات، وتحديد الأولويات للعمليات ذات الصلة بإبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض لضمان أن تحظى المشكلات البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة الاعتبار المناسب والكافي من جانب الحكومات؛

(ب) تطبيق مجموعة ديناميكية من العمليات التعاونية من أجل الربط الشبكي والرصد وجمع وإدارة البيانات، وتصنيف الإحصاءات والمؤشرات، والتقييم وتبادل المعلومات، والإنذار المبكر استجابة لاحتياجات السياسات على النطاقات المكانية المختلفة؛

(ج) تعزيز المصدقية ومبررات وأهمية مثل هذه العمليات، وتعزيز استخدام البيانات والمعلومات الدقيقة ذات الصلة وفي الوقت المناسب بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين؛

(د) تيسير النفاذ إلى، وتطوير الأدوات والمنهجيات المناسبة بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات البيئية؛

(ه) تعزيز بناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، عن طريق عدة أمور من بينها وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛ و

(و) تيسير الرصد والتقييم والجرد الدوري للعمليات والأنشطة ذات الصلة بالإطار.

٣٥ - من المقترح أن يتألف الإطار من مكونين رئيسيين. يكون المكون الأول منهما إطاراً تشغيلياً يستهدف تحديد إطار جنيس لإبقاء البيئة قيد الاستعراض، ولضمان النظر في نتائج الاستعراض، واتخاذ إجراء بشأنها إذا لزم الأمر. ويمكن لهذا الجزء من الإطار أن يعكس مجموعة مرنة من العمليات، أو نموذج أعمال ينفذ، أو يبدأ سريانه عند وضع البيئة قيد الاستعراض. وتكون وظائفه الرئيسية هي تعزيز التلاحم بين العلم والسياسات، ونظم الحشد وشبكات جمع البيانات، والرصد، والمراقبة وإدارة البيانات، وتحقيق النواتج والخدمات، وتعزيز الاتصالات والإرشاد الميداني، وبناء قدرات الشركاء المتعاونين.

٣٦ - أما المكون الآخر، فهو عبارة عن إطار مكون من نماذج معيارية (MODULAR FRAMEWORK). ويجب أن يقر هذا المكون بأنه السبيل الوحيد لإبقاء الوضع العالمي قيد الاستعراض، هو تقسيمه إلى نماذج معيارية محددة التعاريف يمكن تجميعها معاً كلبنة بناء، لكي تعطي الصورة الأكبر، أو تفتيته إلى أجزاء أصغر ليعكس التحديات المعيارية الأكثر تفصيلاً، وعندما يلزم الأمر. ويمكن للنماذج المعيارية أن تُعرَف حسب نطاقها المواضيعي أو

الجغرافي، ويمكن لكل منها أيضاً أن تكون في غاية المرونة وقابلة لضبطها طبقاً للنطاق الجغرافي المحدد، وطبقاً للموضوع محل البحث. ويمكن للنماذج المعيارية أيضاً أن تتفاوت من تغطية جميع الجوانب البيئية للكرة الأرضية إلى موضوع محدد لبلد واحد.

٣٧ - ويمكن لكل وحدة معيارية أن يغطيها إطار تشغيلي يمكن أن يكون مرناً، وأن يُضبط طبقاً لنطاق جغرافي محدد، ولنطاق زمني، ولنطاق مواضيعي وطبقاً للموارد المتوافرة. إن الجمع بين مكوبي الإطار، أي تطبيق نهج مرن مشترك متفق عليه على النطاقات المواضيعية والجغرافية المختلفة يمكن أن ييسر إلى حد كبير من اتخاذ تدابير منسقة تهدف إلى إبقاء الوضع البيئي العالمي برمته قيد الاستعراض. فقد يجعل ذلك من الأسهل بالنسبة لجميع الجهات الناشطة أن توجه أنفسها داخل الساحة العملية والمفاهيمية، كما يجعل من الأيسر إنشاء هياكل دعم عالمية والمحافظة على ذلك.

٣٨ - يستند المفهوم الشامل للإطار على التجارب الماضية والحالية في ميدان جمع البيانات، والربط الشبكي، ونظم الرصد والمراقبة، والنفاد إلى المعلومات وتبادلها، والاتصالات وكلها تعطي جوانب تشغيلية رئيسية متصلة بالتقييم والإنذار المبكر. ويتم إنتاج تقييمات توقعات البيئة العالمية والتقييمات الأخرى داخل الإطار المفاهيمي والتحليلي الذي يكون قد نشأ ونضج مع الزمن.

٣٩ - وثمة بيان أكثر تفصيلاً لخواص ومكونات الإطار يرد في المرفق الثاني من الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18. ويمكن لتطوير مثل هذا الإطار أن يعطي وسيلة للحفاظ على قوة الدفع التي نشأت عن مبادرة العلوم، وأن يقوي بدرجة أكبر المهام الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض وضمان أن تحظى المشاكل البيئية الناشئة باهتمام الحكومات.

خامساً - التدابير ذات الأولوية لتعزيز القاعدة العلمية من أجل إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض

ألف - تحديد نطاق التقييم

٤٠ - ولوضع الأساس لهذا الإطار، يكون من الضروري استعراض العديد من المبادرات المختلفة الخاصة بالتقييم البيئي. وكمتابعة للتوصيات الناتجة عن مبادرة العلوم، دشن المدير التنفيذي نشاطاً رائداً لوضع خريطة لنطاق التقييم باستخدام موارد من خارج الميزانية وردت من حكومة النرويج. وسوف يتم السعي للحصول على موارد إضافية لتنفيذ عملية تحديد مستمرة وكاملة. وتمثل أهداف عملية تحديد النطاق فيما يلي:

(أ) توفير نظرة شاملة ومحددة لخط الأساس عن حالة التغطية المواضيعية والجغرافية ونطاق التقييمات البيئية على جميع المستويات (العالمية، الإقليمية، دون الإقليمية والقطرية) وتحديد الثغرات وذلك للمساهمة في تحديد أولوية التقييم، مثلاً بالنسبة للأهداف المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرج؛

(ب) تحديد أولويات البحوث التطبيقية من أجل المستقبل؛

(ج) تعميم المعلومات على صناع السياسات وصناع القرارات من أجل زيادة معارفهم وفهمهم للتغطية المواضيعية والجغرافية للتقييمات البيئية، مع الإبراز بصورة محددة لأوجه التداخل والثغرات في التقييمات البيئية، وإعطاء مؤشر لفعالية التقييم وتأثيره على كيفية تحديد ذلك.

٤١ - وسوف تكون نواتج عملية تحديد النطاقات كالاتي:

(أ) قاعدة معلومات على الشبكة الدولية، تسمى مؤقتاً التقييم البيئي المصغر ونطاق إعداد التقارير على العنوان www.unep.org/pearl، وتشمل أنشطة التقييم البيئية الحالية والماضية؛

(ب) نواتج إعلامية في شكل إلكتروني وورقي يشمل الخرائط، ودليل التقييمات ومعلومات رئيسية عن التقييم المعدة لأجل صناع القرارات.

باء - تصميم التقرير الرابع في توقعات البيئة العالمية

٤٢ - أشادت المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنهج التشاوري من القاعدة إلى القمة الذي استخدم في عملية توقعات البيئة العالمية، ودعت إلى مواصلة تعزيز العملية. ومن أجل هذا الغرض تشمل التدابير التي يمكن اتخاذها ما يلي:

(أ) تعزيز أوجه الترابط مع التقييمات الأخرى والدوائر العلمية الدولية؛

(ب) تحسين الكمية والنوعية والنفاذية إلى البيانات البيئية؛

(ج) مواصلة تعزيز عملية الاستعراض النظير العلمية لتوقعات البيئة العالمية؛

(د) تعزيز وتوسيع شبكة المراكز المتعاونة مع مؤسسات إضافية ذات مصداقية علمية عالية في جميع المناطق.

٤٣ - إن الغرض من التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية هو تقديم تقييم عصري دقيق وذي مصداقية علمية وذي صلة بالسياسات وتقدير توقعات لحالة البيئة العالمية. وسوف يستفيد التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، وقيم ويوحد، حالة المعارف المستقاة من أفضل المصادر المتوافرة، بما في ذلك البيانات والتقييمات ذات الصلة على المستويين العالمي ودون العالمي. وبصورة أكثر تحديداً؛ سوف يقوم التقرير بتحليل الظروف البيئية والاتجاهات والقضايا الناشئة، والضغوط والدوافع، والتأثيرات الأولية والثانوية، والقيم البيئية والتكاليف التي يتحملها المجتمع، والاستجابات للسياسات، وخيارات الاستجابات وتداعياتها مستقبلاً. وسوف ينشر التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية في عام ٢٠٠٧ تمشياً مع دورة إعداد التقارير خمسية السنوات الجديدة المطلوبة في مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً بآء.

٤٤ - تتألف عملية تصميم التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية من عدد من الخطوات المختلفة وإن كانت متوالية وعمليات تخطيط موازية تشمل:

(أ) اجتماع التصميم الأولي، نيروبي، حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

- (ب) عمليات التخطيط لعناصر محددة في التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛
- (ج) مشاورات الخبراء الإقليمية والمخصصة بشأن التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- (د) اجتماع تصميم التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، نيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- (هـ) اجتماعات الشركاء الإقليمية، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛
- (و) البحث من جانب اللجنة الاستشارية العلمية للتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، نيروبي، أوائل ٢٠٠٥؛
- (ز) المشاورة العالمية بشأن التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية (مفتوح أمام جميع الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين)، نيروبي، أوائل ٢٠٠٥.
- ٤٥ - التفاعل بين العلوم والسياسات في شكل مشاورات حكومية دولية و مشاورات متعددة أصحاب المصلحة على المستويين العالمي ودون العالمي أمر مهم لتحديد احتياجات المستخدمين وضمان الشرعية والأهمية والملكية الخاصة لعمليات التقييم. فلأول مرة في دورة تقارير شاملة لتوقعات البيئة العالمية تعقد سلسلة من مشاورات الخبراء الإقليمية داخل مرحلة تصميم التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية. وكان هدف تلك المشاورات هو ضمان أن يكون التقييم متجاوباً بقدر الإمكان لاحتياجات صناعات السياسات. وسوف تؤخذ التوصيات الصادرة من المشاورات بعين الاعتبار في خطة التنفيذ النهائية للتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية.
- ٤٦ - سوف تبلغ المشاورة العالمية الحكومات وأصحاب المصلحة بنتائج المشاورات الإقليمية والأعمال التحضيرية الأخرى ذات الصلة بتصميم التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية. وسوف تبحث المشاورة التوجه العالمي للتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية من حيث النطاق والهيكل والعملية والمخرجات والتوجيه الميداني داخل حدود إطار الرصد البيئي بقدر الإمكان.
- ٤٧ - أعرب العديد من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة عن استعداده للمشاركة بصورة أكثر نشاطاً في عملية توقعات البيئة العالمية. ويرحب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذا الإهتمام، وسوف يعمل من أجل تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بعدة طرق من بينها إبراز عملها بصورة أكثر وعياً واستراتيجية في التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية.
- ٤٨ - دُعِيَ الشركاء المُنتظَرُونَ للأمم المتحدة إلى المشاركة في مرحلة تصميم التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية بحيث يمكن تحديد مجالات التعاون والتعاقد المناسبة بينهما.

جيم - إجراء التقييمات المواضيعية

٤٩ - حددت مبادرة العلوم عدداً من احتياجات التقييم المواضيعية المحددة. وعلى سبيل متابعة هذه النتائج، وكجزء لا يتجزأ من عملية توقعات البيئة العالمية؛ اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير وحدات معيارية لمواضيعية للتقييم البيئي تشمل المياه العذبة، والبحار والسواحل والأرض والهواء من أجل:

(أ) تقديم قاعدة معارف علمية لأسلوب الإدارة الدولية وإدراج الهواجس البيئية في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان ألفية الأمم المتحدة؛

(ب) تيسير التفاعل بين العلوم والملاحظات من ناحية، وبين السياسات وصناعة القرارات من الناحية الأخرى عن طريق إجراء عمليات وإنتاج نواتج شديدة الارتباط وعالية المصدقية والمنفعة؛

(ج) بناء شراكات وقدرات لعمليات التقييم البيئي المتكاملة متعددة الأبعاد، ومتعددة النطاقات، استناداً إلى شراكة تعاونية متوازنة جغرافياً وجنسانياً من المؤسسات والخبراء - عمليات تضم استعراضاً نظيراً مهماً واسع النطاق.

وسوف تستفيد هذه الوحدات المعيارية من التقييمات المواضيعية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الشركاء الآخرين على النحو الوارد بيانه في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18.

دال - تعزيز الإنذار المبكر والرصد والمتابعة

٥٠ - إن الإنذار المبكر هو التحديد والتقييم في الوقت المبكر للتهديدات البيئية الناشئة التي قد تحدث تأثيراتها من قبل التعرض طويل الأجل للسكان والنظم الإيكولوجية والخدمات التي يقدمها كل من هؤلاء. ونظم المراقبة ضرورية للإنذار المبكر بالتهديدات البيئية الناشئة، والكوارث الطبيعية، وبالنسبة كذلك للتعرض وتقييم المخاطر للسكان والنظم الإيكولوجية وهي ضرورية من ثم لتنفيذ ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١ - الإنذار المبكر

٥١ - أدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً نشطاً في الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للتقليل من الكوارث ولفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة لها، بما في ذلك تقديم رئيس للفريق العامل التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعني بالإنذار المبكر. وقد ولّد الفريق العامل عدداً من المخرجات بما في ذلك قائمة جرد لنظام الإنذار المبكر (يمكن الحصول عليه على الموقع الشبكي <http://database.unep.dkkv.org>) والمبادئ التوجيهية لتوفير مؤشرات على كفاءة نظم الإنذار المبكر. وقد لعب الفريق دوراً في تطوير منصة دولية بشأن الإنذار المبكر وبرنامج العمل لتعزيز الحوار

الدولي والتدابير المعنية بالإنذار المبكر، والتي تكونت من النتائج الرئيسية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر، الذي عقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٥٢ - تشمل أنشطة الإنذار المبكر على المستوى الإقليمي، وبخاصة فيما يتعلق بالتعرض البشري، تقارير دراسة حالة لتوقعات البيئة الأفريقية، عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن حرائق الغابات، وسلسلة جديدة من الرسائل الإخبارية حول قضايا الإنذار المبكر على المستويات العالمية والمستوى الأوروبي الإقليمي. ويلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً نشطاً في إعداد المدخلات للمؤتمر العالمي بشأن التقليل من الكوارث الذي سيعقد في كوبي، اليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢ - نظم المراقبة العالمية

٥٣ - إن المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حددت الحاجة إلى تقييم منهجيات جمع البيانات ورصدها، بما في ذلك الفاعلية التكاليفية وتوحيد مجموعات البيانات وضمن تشغيلها بينياً من أجل تيسير تبادل المعلومات البيئية. ويوصي المدير التنفيذي بضرورة تناول هذه الحاجة في إطار أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم عملية نظم المراقبة العالمية، GEOSS ألا وهي GEOSS والشراكة العالمية من أجل الاستراتيجية المتكاملة للرصد. ويشغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً منصب الرئيس المشارك لعملية شراكة الاستراتيجية المتكاملة للرصد التي تقوم بإعداد وثائق استراتيجية للأنشطة المستقبلية للشراكة، ولتنفيذ موضوعات الشراكة مثل الكربون والماء والمحيطات والأخطار الأرضية والشعاب المرجانية وكيماويات المحيط الحيوي.

٥٤ - يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في عملية GEOSS وفي تطوير خطة التنفيذ عشرية السنوات للمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. إن الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الحكومية الدولية الأفيانوغرافية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد وضعوا بيانين مشتركين تابعين للأمم المتحدة يعربان عن الدعم للمنظومة العالمية لنظم مراقبة الأرض أولهما للقمة الثانية لمراقبة الأرض التي تعقد في اليابان (نيسان/أبريل ٢٠٠٤) والثاني للفريق المعني بمراقبة الأرض في دورته الاستثنائية بشأن أسلوب الإدارة الذي عقد في بروكسل يومي ٢٧ و ٢٨ من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عضو في العديد من فرق العمل التي تتعامل مع الجوانب الاستراتيجية المختلفة لمنظومة النظم مثل الفرق الفرعي للتعاون الدولي (قضايا أسلوب الإدارة)، والفريق الفرعي المعني ببناء القدرات (المنافع الاجتماعية وتطوير القضايا القطرية). وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون والتعاقد مع حكومة جنوب أفريقيا والفريق الفرعي المعني ببناء القدرات التابع للمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض بتنظيم دورة استثنائية عن منظومة النظم أثناء المؤتمر الخامس للرابطة الأفريقية لاستشعار البيئة عن بعد المعقود يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. أنظر المرفق التاسع في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18 للحصول على المزيد من المعلومات.

٥٥ - إن نجاح إطار رصد البيئة الذي سبقت مناقشته قبل ذلك يعتمد على النوعية العالية، وعلى جمع البيانات في الوقت المناسب عن التغير البيئي، وذلك كأمر أساسي لتطوير السياسات. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات لدعم أنشطة التقييم التي يقوم بها، من بيانات السواتل الموجودة في الفضاء، إلى المستوى الأرضي، إلى الوسائل على مستوى المجتمع المحلي، إلى معارف السكان الأصليين. ومع عدم الانتقاص من قيمة كل واحدة من أولئك فإن هناك حاجة معترف بها لوجود نظام مراقبة أرضية عالمي منسق نابع من احتياجات منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات المتعاملة معه وشركائه. وسوف تفي المنظمة العالمية لتنظيم رصد الأرض كثيراً من دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمستخدم رئيسي لهذا البيانات، وكقناة واضحة لبناء القدرات في مجال تصنيف البيانات وتحليلها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

٣ - البيئة ومنع الصراعات

٥٦ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة عن البيئة ومنع الصراعات أدت إلى صدور المطبوع المعنون: "الفهم، البيئة والصراع والتعاون" (أنظر: <http://www.unep.org/PDF/ECC.pdf>). وقد بدأت دراسة حالة عن منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا وهذه الأولى في سلسلة دراسات حالة سوف تنفذ في الأقاليم النامية. والغرض من دراسة حالة منطقة البحيرات العظمى هو فهم دور إدارة الموارد البيئية من حيث العلاقة بالصراعات في المنطقة كأساس لوضع السياسات والتدابير لمنع نشوب الصراعات.

٥٧ - نظمت المبادرة اجتماعاً تحضيرياً عن القضايا البيئية في منطقة البحيرات العظمى لأغراض المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا، ويتكون المؤتمر من سلسلة من الاجتماعات التحضيرية التي تؤدي إلى الاجتماع الرئيسي الأول لرؤساء الدول (دار السلام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). ومن المأمول أن تحظى التوصيات التي يصيغها المشاركون في اجتماع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتأييد، وأن تصدر كإعلان للمؤتمر، تتحول إلى خطط عمل حقيقية أثناء الاجتماع الرئيسي الثاني لوضع خطة العمل. وسوف يشمل الإعلان وخطة العمل اتفاقاً بشأن الأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى.

٥٨ - والإجراءات الرئيسية الأخرى الخاصة بالمبادرة هي:

- (أ) فريق خبراء معني بالبيئة ومنع الصراعات يعطي توجيهات وتأييد علمي للمبادرة (الاجتماع الأول سينعقد في بون في آذار/مارس ٢٠٠٥؛
- (ب) موقع شبكي عن المبادرة ومشروعات وإجراءات متصلة بالصراعات يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (ج) دراسات وورقات عن البيئة ومنع الصراعات والتعاون.

هاء - تعزيز الأبعاد الإقليمية الخاصة بأنشطة التقييم، والرصد والإنذار المبكر

٥٩ - يستجيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنداء الصادر عن المبادرة العلمية بخصوص قدرات وحضور متزايدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وبالنسبة لمكاتبه الخارجية. وتتضح هذه الإستجابة من خلال التقييمات البيئية وأنشطة الإنذار المبكر الكثيرة التي تم تنفيذها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأقاليم (أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18). علاوة على تيسير عملية إعداد تقارير توقعات البيئة على الأصعدة الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية ودون الوطنية، كما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتيسير أنشطة بناء القدرات التي أفادت كلاً من الأفراد والمؤسسات. ومع وضع النتائج والتوصيات الناجمة عن المبادرة العلمية في الاعتبار، أضحى المجتمع العلمي مشاركاً بكثافة في تلك الأنشطة الإقليمية. وتحتاج عملية مواصلة تعزيز هذه الجهود إلى نهج إستراتيجي واضح يمكن النهوض به من خلال تطوير إطار الرصد البيئي، والخطة الإستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وكذا من خلال إنعاش هياكل الربط من أجل إدارة المعلومات والبيانات.

واو - النهوض باستخدام المؤشرات البيئية

٦٠ - تساعد المؤشرات على تحويل البيانات المعقدة إلى معلومات يسهل استيعابها ويتم تجميعها كثيراً لتبيان التقدم تجاه هدف ما. وفي الغالب تكون نواتج الإبلاغ أقصر وأكثر إيجازاً من التقارير البيئية التقليدية الشاملة والمطولة. وقد تم عبر السنين إنتاج عدد من المؤشرات البيئية. وتوضح القائمة المتنامية لهذه المؤشرات أن نقص البيانات، خاصة البيانات الموثوق بها والمسلسلة زمنياً، هو العامل الرئيسي الذي يحد من استخدام تلك المؤشرات. ومن ناحية أخرى، يعتبر الحصول على اتفاق بشأن مجموعة من المؤشرات الرئيسية حيث تكون البيانات متوفرة أو يمكن توفيرها، طريقاً لبناء وحلق حافز من أجل عمليات رصد وتجميع بيانات طويلة الأجل.

٦١ - ومع ذلك، يمكن الخروج بعدد من الدروس الهامة من الأمثلة الناجحة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة يبدو أن الاتجاه يتحرك نحو وضع مؤشرات قليلة وذلك حسبما أبرزته ١٠ مؤشرات للبيئة بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) (٢٠٠١)، مؤشرات رئيسية بواسطة وكالة البيئة الأوروبية (EEA) في إشارات بيئية (٢٠٠٢) وبواسطة نهج مماثل من خلال المائدة المستديرة الوطنية الكندية بشأن البيئة والاقتصاد (٢٠٠٣). وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، تم القيام بتحريك نموذجي رئيسي طبقاً للغايات التي أُتفق عليها دولياً والواردة بإعلان الألفية. ولضمان الاستدامة البيئية، يتصدى الهدف ٧ في إعلان الألفية للقضايا البيئية الهامة من خلال النظر إلى التفاعل بين البيئة والعنصرين الآخرين للتنمية المستدامة. حيث يتصدى هذا الهدف لفقدان الموارد الطبيعية ولتأثير الاقتصاد على البيئة من خلال استخدام البيئة كعمول للسلع والخدمات، مثل المنتجات الخشبية وغير الخشبية، وموارد الطاقة، وكممول لبؤر الملوثات، مثل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والمواد المستنفدة للأوزون. كما يتم التصدي لتفاعل العنصر البيئي مع القضايا الاجتماعية، بما في ذلك الحاجة إلى النهوض بالحصول

العادل والإمدادات الكافية من المياه، الإصحاح المحسن، والحد من التعرض لتلوث الهواء الداخلي وتحسين معيشة قاطني الأحياء الفقيرة.

٦٢ - تم اعتماد إطار من ثماني غايات، و١٨ هدفاً و٤٨ مؤشراً لقياس التقدم تجاه الغايات المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية وذلك بتوافق آراء خبراء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وقد كانت مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه الغايات المتفق عليها دولياً والواردة بإعلان الألفية عبارة عن مدخل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الغايات المتفق عليها دولياً والواردة بإعلان الألفية.

٦٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة العلمية المعنية بحماية البيئة بتنظيم حلقة عمل بشأن تقييم المؤشرات المستدامة. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء إستعراض شامل للمؤشرات المتصلة بالتعرض البيئي في مطبوع بعنوان تقييم التعرض البشري من جراء التغيرات البيئية، وتلك المتصلة بالتعرض للضرر الساحلي في التقرير الوشيك المعنون "تقييم التعرض للضرر الساحلي: إثبات للمفهوم". وقد تم القيام بعدد من المبادرات الإقليمية لتتبع الاتجاهات البيئية. وقد تواصل العمل تجاه وضع دليل تجمعي تمهيدي للبيئة. كما ترد مجموعة من المؤشرات في الكتب السنوية لتوقعات البيئة العالمية (أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/INF/2). تم إنشاء شراكة مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والجهات الأخرى المقدمة للبيانات من أجل بناء القدرات في مجال الإحصائيات البيئية على المستوى الوطني، حيث تتم معظم أنشطة جمع وتجميع البيانات. تقدم الوثيقة UNEP/GC.23/INF/15 العمل الذي قامت به الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في مجال البيئة.

٦٤ - قدمت الغايات المتفق عليها دولياً والواردة بإعلان الألفية إطاراً تشغيلياً من أجل عمل متماسك داخل منظومة الأمم المتحدة ومن أجل تحديد أفضل السبل التي يمكن أن تدعم الجهود الوطنية. ويجدد إعلان الألفية النتائج ويبرهن على أنه صك مفيد من أجل حشد المجتمع الدولي حول مجموعة من الغايات والأهداف المشتركة. علاوة على ذلك، فقد حددت الغايات المتفق عليها دولياً والواردة بإعلان الألفية إتجاهاً صوب وضع مؤشرات ذات صلة بالسياسات العامة. وستركز الأعمال الأخرى المنوط بها المدير التنفيذي مساهمة منه في هذا الإتجاه على:

(أ) تتبع التقدم صوب الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الألفية والأهداف المتفق عليها في القمة العالمية للتنمية المستدامة، بواسطة عدد قليل من المؤشرات الرائدة التي تركز على الأداء وتعمل كأساس لتحليل الاتجاهات وللتحليل المقارن للبلدان بمرور الوقت؛

(ب) تقديم المؤشرات والتحليلات ذات الصلة في التقييمات والمطبوعات الأخرى مثل الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية؛

- (ج) تحديد، من خلال مشاورات حكومية دولية و مشاورات لمتعدد أصحاب المصلحة، الثغرات في الرصدات ومدى الحاجة إلى وضع بيانات موثوق بها وذات تسلسل زمني؛
- (د) معالجة مثل هذه الثغرات والحاجات من خلال تحسين نوعية وأوان صدور هذه البيانات، وتعبئة الموارد من أجل بناء القدرات بالشراكة مع المنظمات؛ و
- (هـ) العمل صوب وضع دليل تجميعي للبيئة يركز على النتائج مماثلاً لدليل التنمية البشرية.

زاي - إعادة إنعاش هياكل الربط من أجل إدارة المعلومات والبيانات

٦٥ - أكدت نتائج المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على عدد من الحاجات في المجالات الواسعة الخاصة بالرصد البيئي، جمع وتحليل البيانات، التقييم المتكامل وتبادل المعلومات. ينبغي أن تركز التقييمات السليمة على بيانات دقيقة و، بالنسبة لمعظم القضايا البيئية، يتطلب الأمر تحسين نوعية وكم البيانات وإمكانية الحصول عليها. وقد تم تحديد قضية البيانات كمكون رئيسي من المكونات التي تشكل المصدقية العلمية للتقييمات. وتعتبر عملية تحسين جمع، وإدارة، وتحليل البيانات البيئية الدقيقة والتشارك فيها من خلال نهج مبتكرة وفعالة تكاليفاً أحد التحديات الرئيسية، خاصة في البلدان النامية.

٦٦ - طالبت المشاورة الحكومية الدولية بتعزيز للقدرات الوطنية في البلدان النامية لتمكينها من إدارة مواردها البيئية بصورة أفضل والمشاركة بفعالية في التقييمات البيئية الدولية. وقد تضمنت مطالب محددة فيما تضمنت تطوير القدرات المؤسسية، تدريب الموظفين ونقل التكنولوجيات والمنهجيات المناسبة. على المستوى التقني، كانت هناك حاجة إلى إجراء تقييم لمنهجيات جمع البيانات والرصد، بما في ذلك فعالية التكاليف، والتوحيد القياسي لمجموعات البيانات وإمكانية تشغيلها فيما بينها لتيسير تبادل المعلومات البيئية. وعلى المستوى المؤسسي، تم تحديد التشاور والتعاون والربط على الصعيد الإقليمي كعوامل حاسمة لربط التقييمات عبر المستويات المختلفة وتعزيز التشارك في المعلومات.

٦٧ - يمكن حل قضية البيانات فقط من خلال إعادة فحص الترتيبات العاملة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المؤسسات الوطنية الرئيسية المشاركة في جمع، وإدارة ونشر البيانات والمعلومات البيئية. ويعتبر هذا الأمر عنصراً حيوياً بالنسبة لإطار الرصد البيئي (أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/INF/18). ينبغي أن تتراكم هذه العملية بطريقة تصاعديّة على الأصعدة دون الإقليمية، والإقليمية والعالمية وذلك بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الذين يمكنهم تحليل، تفسير وتركيب البيانات الوطنية لدعم عمليات التقييم المتكامل على تلك المستويات الأرفع.

٦٨ - يحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى العمل مع تلك المؤسسات التي تعتبر مصادر مخولة للبيانات والمعلومات ذات الصلة والدقيقة بشأن القضايا البيئية من أجل دعم الأنشطة القائمة للإنذار المبكر، التقييم، الإبلاغ وتبادل المعلومات. كما يحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء شبكة

ربط واحدة تتواجد في كل بلد من أجل إزالة اللبس الناجم عن مبادرات الربط المتعددة. وبالتالي فإن وجود نقطة إتصال وطنية واحدة في كل بلد تعتبر أكثر ملاءمة من أجل إتصال وتنسيق فعالين لأنشطة برنامج التقييم وكذا من أجل تبسيط هياكل الربط. وفي داخل إطار الرصد البيئي، يُقترح تصميم، ووضع وتنفيذ نموذج جديد لربط المعلومات البيئية على الصعيد الوطني. ويشمل هذا النموذج جزئيين هما:

(أ) نقطة إتصال وطنية معينة من قبل الحكومة تستند على السلطة البيئية الأساسية وتكون مسؤولة عن التقييم والإبلاغ البيئيين؛

(ب) شبكة معلومات بيئية وطنية تشمل عدداً صغيراً من المؤسسات الرئيسية يتم التنسيق فيما بينها عن طريق نقطة الإتصال الوطنية وتنظم برنامج عمل وطني يتم الإتفاق عليه.

٦٩ - ينبغي لهيكل الربط الوطني:

(أ) أن يتم التصديق عليه من خلال مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) أن يتم إنشاؤه بصورة رسمية، يمكن أن يكون ذلك من خلال إتفاق شراكة؛

(ج) أن يشمل المؤسسات الرئيسية والتي تعتبر مراكز مرجعية وطنية محولة تكون لديها الخبرات التي تتيح لها تناول الجانبين الخاصين بتعدد الوظائف وتعدد المواضيع بالنسبة للبيانات والمعلومات البيئية؛

(د) أن يكون معترفاً به ومقبولاً كشبكة معلومات بيئية أساسية لليونيب في كل بلد؛

(هـ) أن يُنسق من خلال آلية عاملة تُنشأ بواسطة كل بلد مع الأخذ في الاعتبار

الهياكل الوطنية للإدارة البيئية والعوامل ذات الصلة؛

(و) أن ينظم مجموعة وطنية من الأنشطة، ربما من خلال برنامج عمل وفقاً للرصد

البيئي؛

(ز) أن يكون لديه عملية إتصال واضحة وموافق عليها رسمياً مع برنامج الأمم

المتحدة للبيئة على كل من مستوى السياسات العامة والمستوى البرنامجي؛

(ح) أن يعمل كقناة ذات إتجاهين لتبادل المعلومات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة

وشركاؤه في كل بلد.

٧٠ - ينبغي إعتماد الرصد البيئي، وسيتم إستهداف جزء البرنامج الخاص ببناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، عند الطلب، في المؤسسات المشاركة بإيجابية في شبكة المعلومات البيئية الوطنية. وسيتم عمل ذلك داخل إطار الخطة الإستراتيجية الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٧١ - ينبغي أن تعول أي مبادرة ربط عالمية، أو إقليمية أو دون إقليمية تُنشأ وفقاً لبرنامج التقييم الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مجموعة الهياكل الوطنية القائمة وينبغي أن يتم تدعيمها

بواسطة آلية تنسيق فعالة مصدق عليها سياسياً على المستوى المعني، ومثال ذلك، مصادقة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على شبكة المعلومات البيئية الأفريقية. ومن الوجهة العالمية، فإن هيكل الربط الجديد، يكون بالفعل، شبكة من شبكات، وأن هناك توافق نشاطي واضح يتم إكتسابه بواسطة البلدان والمؤسسات الفردية من جراء مشاركتها في مثل هذا الهيكل الذي يتجاوز الحدود المواضيعية والجغرافية بالنسبة لإدارة البيانات والمعلومات البيئية.

حاء - النهوض بالروابط بين المبادرة العلمية والخطة الإستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٧٢ - هناك روابط وثيقة بين المبادرة المعنية بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووضع خطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. أولاً وقبل كل شيء، تهدف كلا المبادرتين إستراتيجياً إلى تعزيز عمليات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. تهدف المبادرة العلمية إلى تعزيز الأساس العلمي، والبياناتي والمعرفي لصانعي السياسات، فيما تهدف الخطة الإستراتيجية إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة للمشاركة في، وتنفيذ هذه السياسات.

٧٣ - ثانياً، هناك تطابق في التحديات التي تواجه المبادرتين. كما أن هناك عدد من المؤسسات التي تعمل بالفعل بنشاط في كلا المجالين. تعتمد كل من المبادرتين على التعاون الفعال بين مجموعة كبيرة من الشركاء. وتعتبر عملية تيسير الرصد، التقييم والجرد الدوري للأنشطة القائمة من أجل تحديد الثغرات والحاجات والنهوض بأوجه التوافق النشاطي والتعاون، تحدياً رئيسياً بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المبادرتين. وفي كلتا الحالتين، هناك أيضاً حاجة إلى وضع إطار ييسر تحديد الأولويات، العمل والإشراف المتناغمين.

٧٤ - ثالثاً، تدعم كل مبادرة منهما الأخرى بصورة مباشرة. تشير المشاورات التي جرت طبقاً للمبادرة العلمية بوضوح إلى الحاجة إلى الدعم التكنولوجي وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من القيام بأنشطة وطنية تتصل بالبيانات، الرصد والتقييمات ومن المشاركة في الأنشطة المشاهدة على الصعيد الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن العلوم والتكنولوجيا يعتبران مكونين رئيسيين من أجل النهوض ببناء القدرات. وتشكل العلوم والمعلومات، معاً مع النماذج، والممارسات والموارد الجيدة الأساس من أجل مؤسسات مستدامة للإدارة والتكامل البيئيين. كما تعتبر القدرات العلمية شرطاً رئيسياً لمواءمة التكنولوجيات مع الظروف المحلية ولمزيد من الابتكار التكنولوجي. إجمالاً، تعزز كل من المبادرتين الأخرى تبادلياً وينبغي أن يبرز ذلك في التطويرات التي تطولهما فيما بعد.

سادساً - النتائج

٧٥ - خلصت المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تعرف بالمبادرة العلمية، إلى مجموعة غنية من النتائج والتوصيات. فعلى الرغم من الإقرار بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد زاد منذ بداياته الأولى الدعم من أجل أن تظل البيئة قيد الإستعراض من خلال عدد من الأنشطة الملموسة بالشراكة مع المجتمع العلمي والمؤسسات الحكومية

الدولية الأخرى، إلا أنه من المعترف به أيضاً أن هناك عدداً من الحاجات والثغرات في حاجة إلى التصدي لها. وقد أمدت المبادرة العلمية المدير التنفيذي بأكثر التوجيهات قيمة من أجل وضع البرنامج الفرعي ١ للتقييمات البيئية والإنذار المبكر خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بحيث يكون أكثر تعزيراً، وأكثر تركيزاً وفعالاً تكاليفياً. يبين تقرير التقييم الذي نحن بصده كيف سيتم تنفيذ عدد من النتائج والتوصيات المقدمة من المبادرة العلمية من خلال أنشطة ملموسة. ويجري دعم عدد من هذه الأنشطة من مصادر أخرى غير صندوق البيئة، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، التمويل الثنائي من خارج الميزانية ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

٧٦ - من المسلم به أن النتائج والتوصيات المنبثقة عن المبادرة العلمية تنطوي بدهاءة على أنشطة إضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ستحتاج إلى تعزيز قدراتها وخبراتها ومزيد من الموظفين وموارد إضافية للميزانية. كما ينبغي ملاحظة أن التوافر المحدود نسبياً للبيانات والمعلومات البيئية لا يزال يمثل عائقاً خطيراً أمام هيكل الإدارة البيئية الدولية سواء من حيث رصد أو إحراز تقدم صوب الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً. يمثل إستعراض مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين لتنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية فرصة لمواجهة هذا التحدي.

٧٧ - يوصي المدير التنفيذي بأن تتولى الحكومات جزءاً ناشطاً في الأعمال الأخرى التي من شأنها تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. قد يرغب المجلس/المنتدى في التصديق على وضع إطار الرصد البيئي، حسبما ورد في الفصل ٤ أعلاه، والذي سيهدف إلى دعم المجلس/المنتدى في القيام بوظائفه ومسؤولياته. وفي هذا السياق، قد ترغب الحكومات في:

(أ) أن تلعب دوراً نشطاً في المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات متعدد أصحاب المصلحة من أجل معالجة الثغرات والحاجات وتحديد الأولويات لمجموعة فعالة من العمليات المتصلة بإبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الإستعراض، وتستجيب لحاجات السياسات العامة؛

(ب) أن تقدم التمويل لهذه العمليات، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم العيني من أجل مشاركة الخبراء العلميين الوطنيين والمؤسسات العلمية الوطنية في هذه العمليات وأن تخول المدير التنفيذي في إنشاء صندوق إستئماني لتمويل هذه الأنشطة؛

(ج) أن تنظر في الكيفية التي يمكن للمجلس/المنتدى من خلالها القيام بإستعراض أفضل لنتائج هذه العمليات من أجل ضمان أن تلقى المشكلات البيئية الناشئة البحث المناسب والكافي من قبل الحكومات؛

(د) أن تعين نقطة إتصال وطنية من أجل وضع إطار الرصد البيئي ومن أجل توصيل ذلك إلى المدير التنفيذي، وأن تعيد إنعاش وتقوم بتبسيط هياكل وشراكات الربط الوطنية القائمة بحيث تشارك كل المؤسسات المعنية في توفير البيانات والمعلومات للإبلاغ البيئي والنشر.